

مقابلة

تكتف الاتصالات لإدراج تصحيح الأجور على رأس جدول أعمال جلسة الحكومة المقررة غداً، تحسباً لاستقلالها أو تعطيل جلساتها، وقد رفع وزير العمل إليها مشروع قرار يتضمن سلّة من الإجراءات الهادفة إلى رفع الحد الأدنى للأجور وضم بدلات النقل إلى الأجر وتصحيحه بنسبة غلاء المعيشة وتسديد الدولة الاشتراكات المتوجبة لفرع الضمان الصحي وتحويل القيمة إلى دعم مباشر للأجر لحين تنفيذ نظام التغطية الصحية الشاملة

تصحيح الأجور قبل الاستقالة

المقاربة المعدلة: دعم للأجور بانتظار الضمان الصحي الشامل

الوطنية للاستخدام، ومشروع مرسوم بإعطاء وزارة العمل سلفة خزينة لتمويل هذا البرنامج. 5. مشروع قانون معجل يرمي إلى تعديل قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم رقم 13955 الصادر في 26 أيلول 1963، ومشروع مرسوم الإحالة إلى مجلس النواب. وأصلت وزارة العمل في بيانها أن يدرج هذا الملف الحيوي بالنسبة إلى اللبنانيين كافة على جدول أعمال مجلس الوزراء يوم الأربعاء في 30 تشرين الثاني ليرتب قراره. في الواقع، تجرى اتصالات سياسية حديثة لتحديد ملف تصحيح الأجور عن أي سيناريو ينطوي على استقالة الحكومة أو تعطيل

ونسبة غلاء المعيشة وكيفية تطبيقها. 2. مشروع مرسوم لتسديد قيمة الاشتراكات المتوجبة لفرع المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عبر الخزينة العامة دعماً للأجور اللبنانيين، ومشروع مرسوم يرمي إلى إعطاء وزارة العمل سلفة خزينة لتسديد قيمة هذه الاشتراكات. 3. مشروع مرسوم لتحديد القيمة الشهرية للمنع المدرسية وأليات تطبيقه، ومشروع مرسوم لتعديل معدل الاشتراك المتوقع على رب العمل لفرع التقديرات العائلية والتعليمية. 4. مشروع مرسوم لإنشاء برنامج «أول عمل للشباب» في المؤسسة

رسم البيان الصادر أمس عن المكتب الإعلامي في وزارة العمل الملامح الأساسية لمقاربة تصحيح الأجور الجديدة، التي سيطرحها الوزير شربل نخاس على مجلس الوزراء في جلسته غداً الأربعاء... فقد جاء في البيان أن وزارة العمل رفعت ظهر أمس إلى مجلس الوزراء «مشروع قرار يتضمن مجموعة متكاملة من مشاريع المراسيم والقوانين الآيلة إلى تصحيح الأجور ومواكبتها، بما يتوافق مع المصلحة الاقتصادية العامة»، وبحسب البيان نفسه، تشمل هذه المجموعة: 1. مشروع مرسوم لتعيين الحد الأدنى الرسمي لأجور المستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل



ليس مقبولاً ترك الناس يواجهون همومهم وحدهم (أرشيف - بلال جاويش)

التي توافق على الحل النهائي المقبول، تزامن مع ارتفاع استباقي في أسعار السلع الأساسية وزيادة في المؤشرات السلبية، في ظل الإصرار على مواصلة النهج القائم وفي ظل أوضاع محلية وإقليمية متدهورة. ورأت المصادر أن السعي إلى تأجيل جلسة الأربعاء لا يُعالج المشكلة القائمة، بل يزيد تعقيداً، وبالتالي من الأجدى الذهاب إلى توافق على عقد الجلسة غداً لبتّ الملف المطروح والملفات الأخرى الحيوية التي تمس حياة الناس وتأجيل بتّ بند تمويل المحكمة (وليس الجلسة) بانتظار التوافق في شأنه أو التصويت عليه والقبول بالنتيجة أو ممارسة كل طرف حقه الديموقراطي بالاستقالة، إذ ليس مقبولاً اليوم ترك الناس يواجهون همومهم وحدهم والانصراف إلى لعبة تعطيل أو فراغ تمتد لأسابيع أو شهور أو أكثر. على أي حال، لا يزال المشهد ضبابياً حتى الآن، ولم تفض الاتصالات إلى أي نتيجة محددة، وهذا ما حرك الهيئات

جلساتها ربطاً بأزمة تمويل المحكمة الدولية، وقالت مصادر وزارية إن تكثّل التغيير والإصلاح سيقاطع جلسة الغد، ما لم يكن هذا الملف على رأس جدول أعمالها، وهو يعمل بجذبة على إقناع أطراف أخرى في الحكومة بتعطيل نصاب هذه الجلسة في حال عدم إدراجه على جدول الأعمال أو في حال إدراجه بعد بند تمويل المحكمة، وذلك خوفاً من أن تطير الحكومة قبل أن تبته على خلفية إعلان رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي نيته الاستقالة إذا لم يُمرر بند التمويل المذكور. وقالت المصادر نفسها إن الأجراء تلقوا وعداً صريحاً بتصحيح أجورهم قبل نهاية هذا الشهر، وبالتالي هناك مسؤولية كبيرة ستترتب على كل المشاركين في الحكومة في حال سماحهم بحصول «فراغ حكومي» مديد يزيد من المخاطر على معيشة الفقراء ومتوسطي الحال، ولا سيما أن فتح النقاش في شأن تصحيح الأجور منذ 3 أشهر، من دون التوصل

440

مليار ليرة

هي قيمة الاشتراكات المتوجبة على أصحاب العمل والأجراء العاملين لديهم لمصلحة صندوق ضمان المرض والأمومة، بحسب البيانات المالية لعام 2010، في مقابل نفقات بلغ مجموعها (الجميع المستفيدين) نحو 596 مليار ليرة.

المقاربة الأصلية معدلة

في ضوء المناقشات في لجنة المؤشر، ازداد وزير العمل شربل نخاس (الصورة) تمسكاً بمقاربه الأصلية، إذ أنه أدخل تعديلات عليها، تأخذ بالاعتبار جملة واسعة من المعطيات والمستجدات، فهو أعلن أن تصحيح الأجور سيشمل جميع الأجراء، ولن يكون في أي حال من الأحوال تحت مستويات الزيادة التي جاءت في القرار السابق لمجلس الوزراء، إذ أنه يطرح أن تدعم الدولة مباشرة الأجور في سياق العمل على تطبيق التغطية الصحية الشاملة لجميع اللبنانيين، وهي تمثل الركن الأساسي في هذه المقاربة لكونها تنطوي على دعم لجميع الأسر وتعديل بنيوي في النمط الاقتصادي القائم.



قطاعات

اتصالات

نقل جوي

تعويض مشترك الخلو: دولارات للجميع؟

بأن الخيار الثاني صعب جداً، نظراً إلى صعوبة تحديد هذه الفئة في لبنان). لا شك في أن التعويض على الجميع، بمعنى تعويض فعلي على البعض ونوع من المكافأة (Bonus) للبعض الآخر يُعد خطوة مستحبة من جانب المستهلكين؛ إذ يُشار إلى أن العديد من مشغلي الهاتف الخليوي في مختلف بلدان العالم (النامي والمتقدم) يعتمدون على مكافأة زبائنهم، وتحديد المشترين في الخطوط المدفوعة سلفاً. وفي العديد من البلدان الأفريقية على سبيل المثال، قد يحصل المرء على «مكافأة» تفوق ضعف الرصيد الذي شحن به خطه. وفي السياق، أعلن صحناوي أن الوزارة «للمرة الأولى في صدد إنجاز مخطط شامل لتحسين الجودة»، سيؤذي بحسب المأمول إلى «الحد نهائياً من تذبذب الخدمة وتدنيها في بعض المناطق، على أن يخترق مع توسعة التغطية إلى غالبية الأراضي». وبحسب المطلعين، سيعلن صحناوي هذا المخطط في 15 كانون الأول المقبل. (الأخبار)

في الفترة الأخيرة، أدت مجموعة من أعمال الصيانة والتحديث التي تُنفذ على شبكتي الخليوي إلى حدوث خلل في الخدمة. وبطبيعة الحال، أدت إلى انزعاج المستهلكين. هذا الوضع دفع سلطة الوصاية إلى الاجتماع مع الشركتين، ويبدو أن النتيجة ستكون تعويضاً على الجميع، ربما! فقد استدعى وزير الاتصالات، نقولا صحناوي، أمس، ممثلي شركتي الخليوي (alfa mtc) وطلب منهما «درس آلية تتيح التعويض على المشتركين المتضررين». وبحسب المعلومات المتوافرة، سيشمل التعويض على الأرجح منح المستهلكين اعتمادات في حساباتهم الخليوية؛ بمعنى آخر: دولارات لأصحاب الخطوط المسبقة الدفع، وربما حسومات على الفاتورة لأصحاب الخطوط اللاحقة الدفع. وعلمت «الأخبار» أن صيغة التعويضات، أو «الآلية» وفقاً لبيان وزارة الاتصالات، ستعلن خلال اليومين المقبلين، والعقدة الوحيدة فيها هي ما إذا كانت تلك التعويضات ستمنح للجميع أو ستحصر فقط بالذين تضرروا من الخلل (مع العلم

اختبار لـ «نضج» لبنان في الطيران العربي

التي عانت اضطرابات أخيراً وشهدت تحولات «ستعمد إلى تطوير منشآت طيرانها المدني، وأبرز مثالان هما تونس وليبيا». ويُشير حمدي شوق، الذي يُقدّم مشورات لبعض بلدان المنطقة، إلى أن «التحولات في المنطقة ستؤدي إلى دفعة كبيرة لقطاع النقل الذي يُعدّ شريان العمل الاقتصادي». وبرأيه، إن «لبنان يتمتع بمستوى عالٍ من النضج، ويُمكنه اللحاق بسرعة». لكن تحديد نضج لبنان مثير للجدل؛ ففي الحد الأدنى لا تزال أليات إعادة تنظيم هذا القطاع عالقة من دون تحديد أسباب وجيهة. ويبقى غير مفهوم أيضاً سبب عدم السماح لخطوط الطيران الاقتصادية بتسيير رحلات إليه. مع العلم بأن أرباح شركات الطيران في المنطقة ستراجع هذا العام إلى 800 مليون دولار من 900 مليون دولار في العام الماضي، وفقاً للاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA)، وستنخفض أيضاً في العام المقبل إلى 700 مليون دولار. (الأخبار)

مع التطورات التي تشهدها المنطقة، يُتوقع أن يتلقى قطاع الطيران «دفعة كبيرة» نتيجة لعمليات إعادة التأهيل وتطوير الأنظمة والاستثمارات. لكن ما هو وضع لبنان في هذا القطاع خلال المرحلة المقبلة؟ «يجب أن يراقب لبنان جيداً المتغيرات التي تحدث في المنطقة»، يُعلق المدير العام السابق لهيئة الطيران المدني في لبنان، حمدي شوق. فصحيح أن لبنان صغير، غير أن «بإمكانه الإفادة كثيراً؛ لأنه يتمتع بأسس التطوير من بنية تحتية للقطاع وتشريعات متطورة». والمتغيرات الحاصلة كثيرة، وفي البلدان الخليجية لا يقتصر الأمر على الاستثمارات لتطوير البنية التحتية؛ فالسعودية مثلاً، وهي صاحبة أكبر اقتصاد عربي، «فصلت الآن قطاع الطيران المدني عن الإدارة العسكرية (وزارة الدفاع)، ووضعت خطة اقتصادية لتحقيق نقلة نوعية في هذا القطاع». ويبدو أن هذا التغيير يعكس توجهها صوب حرية أكبر وهامش أكبر للإدارة الخاصة. أما في أفريقيا الشمالية، فالبلدان